الأمم المتحدة S/PV.6955

# مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٥٥**

الخميس، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد غاسانا | (رواندا) |
| الأعضاء: | أذربيجان | السيد شريفوف |
| | الأرجنتين | السيدة بيرسيفال |
| | أستراليا | السيدة كينغ |
| | الاتحاد الروسي | السيد بانكين |
| | باكستان | السيد ترار |
| | توغو | السيد مبيو |
| | جمهورية كوريا | السيد شين دونغ إيك |
| | الصين | السيد وانغ من |
| | غواتيمالا | السيد روسينتال |
| | فرنسا | السيد براينس |
| | لكسمبرغ | السيد ماييس |
| | المغرب | السيد بوشعرة |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك لايل غرانت |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد دي لورنتيس |

## جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/239)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.

1331309 (A)

الرجاء إعادة التدوير

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الصومال

### رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/239)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، للمشاركة في هذه الجلسة.

وباسم مجلس الأمن، أرحب بحضور معالي السيد تيدروس غيبريسوس، وزير الخارجية في جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/239، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ من الأمين العام إلى رئيس مجلس، يحيل بها نتائج بعثة التقييم التقني التي أوفدها الأمين العام إلى الصومال عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

**السيد فيلتمان** (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن التطورات التي استجدت مؤخرا في الصومال، ونتائج بعثة التقييم التقني، عملا بالقرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣).

سأبدأ بتقديم معلومات مستكملة موجزة عن الحالة السياسية. لقد واصلت الحكومة الاتحادية الصومالية تنفيذ سياسة الدعائم الست لديها لتحقيق الاستقرار في البلد وبناء السلام فيه. وقد قامت، على نحو خاص، بالعمل خارج نطاق مقديشو في إطار جهد لتحقيق رؤيتها لبناء دولة اتحادية في الصومال. والاتفاق بين الرئيس حسن الشيخ محمد وإدارة صوماليا لاند لمواصلة الحوار وتعزيز التعاون، المُوقع في وقت سابق من هذا الشهر، خطوة محمودة إلى الأمام. وبالمثل، شكلت الجولة التي قام بها رئيس الوزراء شيريدون – بغية بناء الثقة والتوافق في الآراء بين مقديشو والإدارات الإقليمية القائمة والناشئة – خطوة هامة في عملية المصالحة الوطنية وبناء الدولة الاتحادية.

غير أن نهج الحكومة لبناء إدارات إقليمية جديدة لا يحظى بقبول الجميع. وقد تم التصديق على مشروع ميثاق مؤقت لإنشاء ما يسمى بولاية جوبالاند في جنوب الصومال من جانب ممثلي ثلاثة أقاليم، في ٢ نيسان/أبريل، ويُتوقع أن يُفضي إلى انتخاب رئيس لولاية جوبالاند في الأيام القادمة. وعلى الرغم من أن مشروع الميثاق يتوخى إنشاء ولاية جوبالاند في إطار النظام الاتحادي، فإن الحكومة الاتحادية تعتبرها غير دستورية، والجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء وصلت إلى الباب المسدود. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمواجهة التحديات الحتمية التي ستنجم عن إنشاء نظام اتحادي في الصومال.

وقد ذُكرنا عدة مرات على نحو يثير الانزعاج بهشاشة الحالة الأمنية داخل الصومال. ففي ١٧ آذار/مارس، استعادت حركة الشباب بلدة حدر بعد ساعات على انسحاب قوات الدفاع الوطني الإثيوبية منها. وأسفرت العديد من التفجيرات الإرهابية التي نفذتها حركة الشباب عن مصرع المدنيين الصوماليين الأبرياء في مقديشو.

وكان آخرها في ١٤ نيسان/أبريل، حيث شملت العديد من الهجمات المنسقة، بما في ذلك، تفجيران انتحاريان في مبنى المحكمة الإقليمية في العاصمة. وقد أفادت التقارير عن مقتل ما يزيد على ٥٠ شخصا.

وقد كانت الهجمات التي شنت على المحكمة أكثر تطورا وتنسيقا من الهجمات السابقة التي شهدها الصومال، الأمر

الذي يشير إلى وجود دعم خارجي، غير أنها أخفقت حتى الآن في تقويض التفاؤل الذي يعم مقديشو. ومع ذلك، فهي تؤكد على ضرورة تعزيز الأمن في الصومال على وجه الاستعجال.

وتكاد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تبلغ حدها العملياتي فيما يتعلق بالحفاظ على المناطق الخاضعة لسيطرتها وتوسيع نطاقها. وهناك حاجة إلى التفكير الابتكاري لمعالجة ذلك التحدي. ولا بد من توفير موارد إضافية، بما في ذلك عناصر التمكين ومضاعفات القوة، فضلا عن الوسائل اللازمة لإعادة تشكيل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إن كان لها أن تحافظ على الزخم الهائل الذي حققته في العام الماضي. وسيؤدي الانسحاب المتوقع لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية إلى مزيد من الضغط. وما نزال نشعر بالقلق إزاء التحديات الواضحة التي تواجهها البعثة والقوات الوطنية الصومالية في الحالة الراهنة. ومن الضروري أن يوفر المجتمع الدولي نهجا استراتيجيا يتسم بحسن التمويل والتنسيق، ويقر بأن تدريب القوات الصومالية وتجهيزها بالمعدات على نحو أفضل يمثلان استراتيجية الخروج النهائية للعمليات العسكرية الدولية في الصومال.

لا تزال الأمم المتحدة تواصل الحوار مع الحكومة الاتحادية، فضلا عن بلدان المنطقة والمنظمات الشريكة. وقد تكلمت هذا الأسبوع مع الرئيس حسن شيخ محمد. وناقشنا أهمية تطوير علاقات عمل يعزز بعضها بعضا مع جيران الصومال. واليوم، فقد عقد الأمين العام وشخصي اجتماعات بناءة مع السيد تيدروس أدانوم غبريسيس، وزير خارجية إثيوبيا، الموجود معنا اليوم، حيث أكدنا على الدور الهام الذي تضطلع به إثيوبيا في كفالة تحقيق الاستقرار في الصومال. وشجعنا على التعاون الوثيق بين الإثيوبيين والبعثة بشأن الانسحاب المتوقع للقوات الإثيوبية من الصومال. وكنت على اتصال أيضا مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بهدف ضمان اتباع نهج متماسك لدعمنا للصومال.

تواصل الأمم المتحدة العمل مع الحكومة الاتحادية والسلطات المحلية في الصومال بهدف إنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة لدعم بناء السلام وبناء الدولة، على النحو المطلوب في القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣). ولدينا الآن فكرة واضحة تماما عن الكيفية التي ينبغي أن تدعم بها الأمم المتحدة الحكومة الاتحادية في عام ٢٠١٦. فقد بيّن الأمين العام – عبر رسالته إلى المجلس (انظر S/2013/239، المرفق) معالم رؤيته لبعثة جديدة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال، علما بأنها الأداة التي وضعت لتقديم ذلك الدعم.

ولذلك السبب وغيره، فإن من المتوقع أن تضطلع البعثة بدور أساسي، بوصفها هيئة تمكينية تساعد على تهيئة وتعزيز البيئة السياسية والاستراتيجية المهيئة للمضي قدما في تحقيق الاستقرار وبناء السلام، بما في ذلك تعزيز عناصر أخرى من منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وستكون للبعثة أربعة مجالات تركيز رئيسية من الناحية الفنية. وستعمل البعثة على بذل المساعي الحميدة، والمساعدة في جهود المصالحة الوطنية، فضلا عن المساعدة في الوساطة السياسية في التحديات الحساسة المتعلقة بمراجعة الدستور والمسألة الاتحادية.

وستساعد البعثة على بناء القدرات الوطنية في مجال سيادة القانون وقطاع الأمن، وفي حماية وتعزيز حقوق الإنسان على جميع مستويات المجتمع. وستسعى أيضا إلى تعزيز قيادة الحكومة لتنسيق جهود المساعدة الدولية عبر خطة جديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة. وستعمل البعثة أيضا – عبر أفرقة العمل المشتركة – مع الفريق القطري والشركاء الآخرين بشأن المسائل الملحة، مثل تحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثا، والمسائل البحرية وتنمية القدرات والعوامل الاقتصادية المسببة للعنف.

وتكتسي المبادئ التوجيهية التي حددها الأمين العام أهمية حاسمة في نجاح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة برمتها في الصومال. وسيكون

بناء القدرات ودعم القيادة الصومالية، عاملين أساسيين في جهودنا الرامية إلى تعزيز عملية السلام. ونأمل أن تكون الحلول الصومالية هي التي تضع حدا للصراع وتحددأفضل نماذج التنمية في الصومال في الأجل الطويل. ويشكّل ذلك جوهر النهج الذي ستتبعه بعثة الأمم المتحدة الجديدة في البلد.

ومن الضروري أن تتسم البعثة الجديدة بالمرونة وسرعة الاستجابة والتكيف مع الأولويات المتغيرة. وتشير محدودية الحيز والموارد المتاحة علاوة على صعوبة البيئة الأمنية التي تعمل فيها البعثة، إلى أنه سيتوفر لها عدد محدود من الموظفين الدائمين المقيمين. ومع ذلك، فهي ستكون بحاجة إلى الموارد كي يتوفر لها الخبراء المتخصصون لدعم الأولويات الناشئة. وستكون البعثة بحاجة أيضا إلى مفهوم للدعم، فضلا عن الحاجة إلى مجموعة من الخيارات من أجل تمكين الأمم المتحدة من العمل جنبا إلى جنب مع الصوماليين، بما في ذلك في ”فيلا صوماليا“ [وهي المقر الرسمي لرئيس الجمهورية في مقديشو].

وقد يكون هذا النموذج باهظ التكلفة، بالنظر إلى البيئة الأمنية للصومال، غير أن الأمم المتحدة ستكون بحاجة إلى دعم قوي من قبل المجلس على وجه الخصوص، ومن الدول الأعضاء بوجه عام، إن أرادت أن تواصل الاضطلاع بدورها الهام في البلد.

ويكتسي التعاون والشراكة أهمية بالغة أيضا. وستعتمد البعثة على فريق الأمم المتحدة القطري لتقديم الدعم البرنامجي إلى المشورة السياسية والاستراتيجية التي ستقدمها، في ذات الوقت الذي تكفل فيه حماية مجال العمل الإنساني. ومن المتوقع أن توجه أفرقة القيادة والتخطيط المشتركين العمل المرتبط بوجود الأمم المتحدة في الصومال. وستتوفر للبعثة أيضا مجموعة من المحللين والمخططين الأساسيين الذين سيقدمون أثرا مضاعفا، إلى جانب العمل على تحقيق التكامل بين قدرات البعثة والفريق القطري، فضلا عن ربط تلك القدرات مع تلك التي قد توفرها بعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرون.

ونتطلع إلى تعزيز شراكاتنا الجديدة مع الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عبر البعثة الجديدة. ونسلّم بأن كلتا المنظمتين تضطلعان بأدوار أساسية في دعم بناء السلام في الصومال في جميع جوانبه. ونحن ملتزمون بتحقيق أوجه التآزر بين تلك الأدوار وبعثة الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يجتمع مخططو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في أقرب وقت عقب إنشاء البعثة الجديدة وبدء عملها، بهدف تحديد معايير شراكتنا العملية في الميدان. وكما هو الحال في العديد من المجالات، فإن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من الأهمية بمكان كي نتمكن من تحقيق أهدافنا. ونتطلع علاوة على ذلك إلى استمرار التعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

والأمم المتحدة بحاجة إلى مستوى قوي من الالتزام من قبل المجتمع الدولي إن كان لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال النجاح في تنسيق دورها المتوخى في قرار المجلس ٢٠٩٣ (٢٠١٣). ويعني ذلك الالتزام الواضح بالعمل المتأنيوالمتسق الذي يمكّن الحكومة الاتحادية من وضع خططها وبناء قدراتها. وتتسم الجهود المجزأة والمكررة حاليا في مجال تقديم المساعدة الدولية بعدم الكفاءة، ويمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تشكل خطرا هائلا على القدرات الوطنية الناشئة، على النحو الذي ذكره لنا رئيس الصومال. ويحدونا الأمل في أن يساعد المؤتمر المقرر عقده في لندن في الشهر المقبل، فضلا عن الاجتماعين الآخرين المقرر عقدهما في بروكسل وطوكيو في وقت لاحق من هذه السنة، على التوصل إلى اتفاق على إطار للتنسيق في المستقبل.

تمثل البعثة الجديدة بداية جديدة للأمم المتحدة في الصومال، علاوة على كونها تجديدا للالتزام من جانب المجلس

بدعم عملية بناء السلام بقيادة صومالية. ويقينا فإن النتائج لن تتحقق بين عشية وضحاها. وإن كنا ملتزمين حقا بالقيادة الصومالية، فإنه يجب علينا أن نكون على استعداد لتمكين الصوماليين من تحديد الجداول الزمنية، فضلا عن الأولويات والحفاظ على واقعية توقعاتنا. ومع ذلك، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن البعثة الجديدة تقوم على الاحتياجات الحقيقية، وعلى تحليل عميق للواقع الموضوعي في الصومال اليوم، فضلا عن النوايا الحسنة التي أبداها المجتمع الدولي. ونرى أنه يمكننا – بدعم من المجلس – أن نواصل المضي قدما بجدول أعمال حافل بالتحديات في ذلك البلد.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

**السيد دوالي** (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن الصومال، وخاصة بشأن تقرير التقييم الذي تمت موافاتنا به للتو (انظر S/2013/239، المرفق).

أشكر المجلس على توجيه الدعوة لي لمخاطبته اليوم. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وبالنيابة عن حكومة بلدي، أود أيضا أن أشكر فريق التقييم الذي أعد التقرير. إنه أحد أفضل التقارير التي اطلعت عليها على الإطلاق. فهو يتسم بالوضوح والواقعية، ويحدد العلاج الذي يحتاج إليه الصومال الآن للخروج من مأزقه.

وأود أيضا أن أشكر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحكومات البلدان التي أنقذتنا من حركة الشباب، لا سيما إخواننا وأخواتنا في أفريقيا. لقد أبلت بعثة الاتحاد الأفريقي بلاء حسنا، وأعتقد أن الوقت قد حان الآن لكفالة أن تتمكن قوات الأمن الوطني الصومالية في الوقت المناسب من تولي مسؤوليات طرد حركة الشباب من جميع أنحاء الصومال، وبالتالي إحلال الاستقرار واستتباب الأمن في البلد.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديرنا لشقيقنا، وزير الخارجية الإثيوبي، الحاضر معنا هنا. هذه هي المرة الأولى التي التقيه فيها، وذلك من دواعي شرفي.

أعتقد أن الصومال قد اجتاز العديد من المراحل. لقد أصبح بإمكاننا الآن أن نبصر الضوء في نهاية النفق. ونأمل أن تتحقق محتويات التقرير من خلال الدعم الكامل من مجلس الأمن، وكلما عجلنا بذلك، كان ذلك أفضل. علاوة على ذلك، أعتقد أن معظم النتائج والتوصيات بشأن المسائل العديدة التي تضمنها التقرير تتفق مع ما أوضحه رئيسنا في سياسته ذات الركائز الست بعيد انتخابه. بالتالي فإن التقرير يتفق كثيرا مع ما تؤمن به الحكومة الصومالية وما تود أن تراه يتحقق في أقرب وقت ممكن.

وأشكر مجلس الأمن وأعضاء المجلس الذين طلبوا من الأمين العام إجراء التقييم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

**السيد غبريسوس** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، سيدي الرئيس، بأن أبدأ بتوجيه الشكر لكم على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. بصفتي الوزير الجديد للشؤون الخارجية في بلدي، يسعدني حقا أن أدلي بأول بيان لي أمام مجلس الأمن تحت رئاسة رواندا، البلد الذي خرج منذ وقت ليس ببعيد من مأساة مروعة، لكنه سرعان ما وقف على قدميه، ليصل إلى ما وصل إليه الآن بأن أصبح شعاع أمل لقارتنا أفريقيا. وأود أيضا بأن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره (S/2011/239، المرفق).

وأود أيضا أن أشكر مجلس الأمن على شروعه في عملية تعاون مثمر للغاية مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد

الأفريقي، نأمل أن تتعزز باستمرار، ومما لا شك فيه أن ثمة مجالا واسعا لذلك. وأود أيضا أن أشكر مجلس الأمن على اتخاذه القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، الذي ينص، في جملة أمور، على الطلب إلى الأمين العام التعجيل بإيفاد بعثة للتقييم التقني إلى الصومال بهدف كفالة التنفيذ الفعال للنهج الجديد لدعم الأمم المتحدة للصومال المنصوص عليه في ذلك القرار.

وأود أيضا أن أشكر أعضاء بعثة التقييم التقني على التقرير المفيد جدا في رأينا. لقد تناول التقرير جميع المسائل ذات الصلة التي طُلِب من البعثة النظر فيها. تقييم البعثة للبيئة السياسية والأمنية العامة، وللحالة الإنسانية في الصومال، يتسم بشموله وصحته. وما كان التقرير ليعبر تعبيرا أفضل، حين قال في وصف البيئة السياسية:

”وتُعتبر البيئة السياسية في الصومال معقدة للغاية، ولكن هناك أيضا إمكانات هائلة للسلام والحوار“ (S/2011/239، المرفق، الفقرة ٥).

ونحن نوافق تماما على أن ”الإرادة السياسية القوية لقيادة الحكومة الاتحادية الساعية إلى إعادة بناء مجتمعها الذي مزقته الحرب تحمل بشائر طيبة بالنسبة لعمليتي بناء السلام وبناء الدولة“ (المرجع نفسه). ويلقي التقييم الضوء أيضا على إنجاز حاسم تعذر على الصومال تحقيقه طوال أكثر من ٢٠ عاما حينما يشير محقا إلى أن ”الحكومة تتمتع بشرعية كبيرة، وتبعث على الأمل والتفاؤل“ (المرجع نفسه). وبالتأكيد لا يمكن تحسين شرعية الحكومة إلا عندما تكون قادرة على تقديم الخدمات للمجتمع، مما يعزز مصداقيتها.

يؤكد التقرير أيضا على التحديات التي تواجه الحكومة الصومالية الاتحادية، وهي تحديات تتألف في معظمها من مسائل أمنية. في ذلك الصدد، تمكن التقييم من تصوير الحالة على أرض الواقع بأكبر قدر ممكن من الموضوعية، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من أن:

”الصومال بلد يسعى فيه المجتمع الدولي إلى صنع وبناء السلام في سياق الحرب الدائرة رحاها والعمليات النشطة لمكافحة التمرد“ (المرجع نفسه، الفقرة ٦).

ويؤكد التقرير أيضا – وهو محق في رأينا – أنه، على الرغم من أنه قد ”كُسبت المعركة ضد حركة الشباب، لكن الحرب لم تنته بعد“ (المرجع نفسه). ونحن أيضا على اقتناع شديد بأن المبادئ التي أكدت عليها بعثة التقييم التقني باعتبارها من موجهات عملها – ألا وهي الملكية الوطنية الصومالية، والتعاون والشراكة مع مختلف الجهات الفاعلة، لا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ضمن جهات أخرى – هي بالتأكيد مبادئ لها أهميتها الحاسمة، وذلك أيضا ما يدل عليه المنطق السليم.

ومن الواضح في ضوء ما تقدم، ومع مراعاة الفرص، وهي فرص هائلة، ومراعاة التحديات، يبدو أنه لا بد من بذل جهود أقوى وأكثر جدية من أجل كفالة تسريع الزخم الذي تحقق في الصومال، وليس فقط المحافظة عليه. وذلك أمر ضروري بصفة خاصة في مجال الأمن. ولا يمكن إنكار أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحاجة إلى المزيد من الدعم، لا سيما من حيث ”عناصر التمكين وعوامل مضاعفة القوة“ (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦). وفي الواقع، كما تقول بعثة التقييم التقني في التقرير، إن بعثة الاتحاد الأفريقي، التي يكتسي دعمها أهمية حاسمة في كفالة أمن بعثة المساعدة الجديدة في الصومال، لن تتمكن، في العديد من الحالات، من تقديم هذه الخدمات في ظل سقف القوات الحالي.

ويذكِّر الأمين العام المجلس في تقريره بتوصيته السابقة فيما يتعلق بخيار نشر عملية تابعة للأمم المتحدة أو عملية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحفظ السلام. ولكنه أضاف تحفظا حين دعا إلى تناول المسألة ”في ظل انتهاء العمليات القتالية التقليدية ضد حركة الشباب“ (المرجع نفسه). ونرى أن

من الممكن عمل المزيد في ذلك الصدد، وفي رأينا، ليس هناك ما يمنع من النظر في الخيارين المقترحين فورا، بهدف التعجيل بتنفيذ أحدهما.

لكن الأكثر أهمية هو كفالة القيام بكل ما هو ضروري لدعم قوات الأمن الوطنية الصومالية كي يتسنى لها بلوغ القدرة على الاضطلاع بدورها المناسب في صون السلام والأمن في جميع أنحاء البلد. ونرى أن هذا أمر ممكن إذا قدمت الدول الأعضاء الدعم على أساس أنه نهج متكامل وليس، كما أشارت بعثة التقييم التقني، وكرر في تقرير الأمين العام، على نحو مجزأ.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الفقرة ٢٢ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، بشأن دعم جهود الحكومة لإدارة وتنسيق المساعدة الدولية، ولا سيما في قطاع الأمن. يبدو لنا أن السبيل للمضي قدما هو القيام بكل ما هو ضروري لكفالة أن قوات الأمن الوطنية الصومالية جاهزة وفاعلة، بما في ذلك من حيث توفير الأمن لبعثة جديدة تابعة للأمم المتحدة وتجنب اللجوء إلى استخدام شركات الأمن الدولية الخاصة.

وقد يلزم النظر بعناية في الاقتراح المقدم من بعثة التقييم في هذا الصدد. يمثل كل هذا حجة لعمل المزيد لكفالة أن قوات الأمن الوطنية الصومالية تحظى بكل الدعم اللازم للاضطلاع بمسؤولية الأمن في جميع أنحاء البلد. هذا أيضا هو ما نحاول نحن أنفسنا أن نسهم فيه على الصعيد العملي.

أود أن أشير قبل أن أختتم كلمتي إلى مسألة تتعلق بدور قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وبما أشارت إليه بعثة التقييم التقني من إعلان انسحابها من حدر وانسحابها المتوقع من بايدوا. هناك قدر من التصورات الخاطئة بشأن هذه المسألة يتطلب توضيحا. إن مسألة عدم التشاور أو عدم الإخطار المسبق من جانب إثيوبيا لا أساس لها إطلاقا. أبلغ من ينبغي أن يعرف قبل أشهر عديدة من الانسحاب. ليس هناك سوء فهم هنا. ما حدث لا يعني بأي حال من الأحوال أي تنصل من المسؤولية من جانب إثيوبيا، رغم أن مسألة تقاسم الأعباء أمر طالما كان مصدر قلق لنا.

لكن الأهم من ذلك هو ما إذا كانت القوات الإثيوبية جرى نشرها بطريقة أضافت قيمة من حيث التصدي للتهديد الرئيسي للزخم المشجع الذي تولد في الصومال. وقد توصلنا إلى أن ذلك لم يحدث، لكن هذا لا يتعلق بأي حال من الأحوال بتناقص الالتزام من جانب إثيوبيا بأن تظل عاملا من عوامل السلام والاستقرار في الصومال. لكن مرة أخرى، كما قلت في وقت سابق، فإن مسألة تقاسم الأعباء والمسألة المتعلقة بالاستخدام الفعال للقوات المتاحة أمر نوليه أهمية كبيرة. هناك مسائل نحن على استعداد لمناقشتها مع أصحاب المصلحة.

نشعر أننا قطعنا شوطا طويلا في الصومال. عدم الحفاظ على الزخم ليس خيارا. ويحدونا وطيد الأمل في أن يساعد النهج الجديد والبعثة الجديدة في الصومال على زيادة تعزيز أسس السلام المستدام في الصومال، الذي سيتطلب بلا شك، في المقام الأول، ضمان استمرار تحسن البيئة الأمنية. إن كلا من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي على أهبة الاستعداد لمواصلة تعاونهما الكامل مع مجلس الأمن لكفالة تحقيق ذلك. ونأمل أن يكون هناك التزام مماثل من جانب مجلس الأمن والأمانة العامة بتعميق التعاون مع الاتحاد الأفريقي. وبعد كل ما قيل وكل ما فعل، فإن الأمر الحاسم في النهاية هو أن الدعم لن يحقق نتائج ما لم يستند إلى الأولويات التي حددتها الحكومة وما لم تحترم ملكية الحكومة الصومالية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.